

التوسيع الكبير في حجم نظم الخدمة المدنية شهد نظام الخدمة المدنية توسيعاً ملحوظاً في العديد من الدول العربية خلال الخمسين سنة الأخيرة سواءً من حيث تفضيل المواطنين للعمل في القطاع الحكومي نظراً للامتيازات التي يمنحها هذا القطاع التي تمثل في ارتفاع مستويات الأجور نسبياً مقارنة بالمستويات المماثلة في القطاع الخاص لاسيما في الدول العربية المصدرة للنفط، سبب المثال تشير البيانات المتاحة إلى أن فجوة الأجور ما بين العاملين في القطاع العام والخاص تمثل أعلى مستوىاتها في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والمغرب، الزيادات الكبيرة في أعداد المتدفقةين إلى سوق العمل سنوياً ومن ثم أصبح القطاع الحكومي في بعض الدول العربية رغم الاتجاه العام للزيادة في أعداد العاملين في نظام الخدمة المدنية في الدول العربية خلال السنوات الطويلة إلا أن نظام الخدمة المدنية قد شهد على وجه الخصوص توسيعاً ملحوظاً منذ عام 2011 في العديد من الدول العربية لأسباب مختلفة من بينها ما يلي: - التوسيع في مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وما يستتبعه ذلك من الحاجة إلى التوسيع في الخدمات الحكومية على زيادة مستويات التشغيل في هذا القطاع كما هو الحال في أغلب الدول العربية المصدرة - التحولات التي أعقبت عام 2011 وحاجة بعض الدول العربية إلى الاستجابة للمطالبات الفئوية لمواطنيها - بعض العوامل الأخرى مثل تزايد تواجد اللاجئين في بعض الدول العربية مثلما هو الحال في الأردن إثر التطورات السابقة الإشارة إليها شهد عدد العاملين في نظام الخدمة المدنية في بعض الدول العربية زيادة ملموسة فعلى سبيل المثال ارتفع عدد العاملين بنظام الخدمة المدنية بنسبة تفوق 15% في المائة في العديد من الدول العربية على اختلاف هيئاتها الاقتصادية. نظام الخدمة المدنية على مستوى الدول العربية كافة حيث يبلغ عدد موظفي نظام الخدمة المدنية في مصر 5.